أمين مجلس الأمة: تشكيل جمعية للأمناء العامين في البرلمانات الإسلامية

الصانع يدعو البرلمانات الدولية إلى حماية المواطنين من انتهاكات حقوق الإنسان

كيتو - «كونا»: قال عضو الشعبة البرلمانية الكويتية النائب يعقوب الصانع امس ان على البرلمانات واجبا في حماية حياة المواطنين والتصدي للحملات والتهديدات التي تشكل انتهاكا للمبادئ الانسانية وحقوق الانسان.

جاء ذلك في كلمة للصانع امام اجتماع اللجنة الدائمة الاولى للسلم والامن الدوليين المنعقدة على هامش اعمال المؤتمر الـ128 للاتحاد البرلماني الدولي حول «تعزيز مسؤولية الحماية.. دور البرلمان في حماية حياة المواطنين».

وطالب الصانع بتطبيق الاهداف الاساسية للاتحاد البرلماني الدولي في احترام حقوق الانسان ونبذ وتجريم سياسة الاضطهاد والتعسف ومنع انتهاك الحقوق السياسية والقانونية والثقافية والسيادية لشعوب العالم قاطبة.

وقال ان الاسلام حفظ حقوق الانسان منذ اكثر من 14 قرنا ونص على حقه في الحياة الكريمة الآمنة كما نظمت أحكام الدين الاسلامي العلاقة بين الافراد من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة اخرى «وهي الاهداف التي نص عليها النظام الاساسي للاتحاد البرلماني الدولي والاتفاقيات الدولية بهذا الشأن».

واستعرض ما شهدته الساحة الدولية في الفترة من نهاية القرن العشرين وبداية القرن الـ21 من الكثير من حملات المضايقة والعنف ضد مجموعات من الناس بسبب خلفياتهم العرقية او الدينية او السياسية.

وقال الصانع ان ذلك يفرض على البرلمانيين واجبا اخلاقيا للتصدي لمثل تلك الحملات والتهديدات التي تشكل انتهاكات للمبادئ الانسانية المشتركة التي فطر الله تعالى الناس عليها.

واوضح انه من هذا المنطلق يتجلى الدور الاساسي للبرلمانات الوطنية في حماية المواطنين من خلال اصدار تشريعات تضمن تشديد العقوبات على الاجهزة التنفيذية لمنعها من ارتكاب جرائم حقوق الانسان وتحول دون حدوث انشقاقات بالمجتمع اضافة الى اتخاذ اجراءات استباقية لمنع حدوث مجازر او عمليات تطهير عرقي من خلال المراقبة الصارمة على الاجهزة الامنية للدولة.

وذكر ان من صميم عمل البرلمان «في الشأن الدولي» الحث على العمل بالتدرج في انتهاج الحل السلمي باتباع الطرق الدبلوماسية في الحوار ثم فرض عقوبات اقتصادية ووقف المساعدات الانسانية واتخاذ الاجراءات اللازمة لفرض تطبيق القانون «فلا يجب اللجوء الى القوة العسكرية الا كملاذ اخير».

■ تطبيق الأهداف الأساسية للاتحاد البرلماني بنبذ وتجريم سياسة الاضطهاد والتعسف

يعقوب الصانع

■ معصومة: لابد من حماية النساء والأطفال في النزاعات المسلحة وحل المشاكل بالطرق السلمية

معصومة المبارك

■ الإسلام حفظ حقوق الإنسان منذ أكثر من 14 قرناً ونص على حقه في الحياة الكريمة الآمنة

■ المرأة تدفع الثمن دائماً في الحروب والنزاعات وثلثا الضحايا من النساء والأطفال

وتطرق الصانع في كلمته الى القضية الفلسطينية قائلا ان الشعب الفلسطيني ما زال يعاني وطأة الاحتلال الاسرائيلي وسط صمت دولي عارم على الجرائم التي ترتكب في حق هذا الشعب فالسجون الاسرائيلية مليئة بالمعتقلين الفلسطينيين.

واشار الى حرص الدستور الكويتي على ضمان حق الانسان في الحياة وحفلت نصوصه بالعديد من المواد والاحكام التي تؤيد الحفاظ على حقوق الانسان وحياته مبينا حرص السلطة التشريعية على مراقبة تنفيذ هذه النصوص.

وقال الصانع ان مجلس الامة الكويتي اصدر العديد من التشريعات التي تخص القضاء وتدعم استقلاليته مشددا على ان استقلال القضاء هو اداة لتحقيق العدالة في المجتمع وترسيخ قواعدها وضبط مسارها وضمان اساسي لحماية الحياة والكرامة الانسانية وضمان عدم انتهاكها.

وتطرق الى الجانب الاقتصادي «باعتباره احد المحاور التي تحمي حياة الانسان» قائلا ان دولة الكويت بادرت بانشاء الصندوق الكويتي لمساعدة الدول النامية وذلك في وقت مبكر قبل صدور قرار الامم المتحدة في عام 1970 الداعي الى قيام الدول المتقدمة بتقديم ما يقارب 07ر في المئة من ناتجها القومي الاجمالي كمساعدات رسمية للتنمية الى الدول النامية.

واكد ان لانشاء الصندوق دلالات خاصة على مشاركة الكويت الجادة في التنمية الاقتصادية للدفع بهذه الدول باتجاه تحقيق الاستقرار والسلام والامن والعدل الذي لا يمكن تحقيقه دون الوفاء بالحاجات المعيشية الاساسية التي تفتقر اليها شعوب دول كثيرة.

واكدت عضو وفد الشعبة البرلمانية الكويتية الدكتورة معصومة المبارك امس ضرورة حماية النساء والاطفال في النزاعات المسلحة مشددة على اهمية جهود الوساطة في حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية.

جاء ذلك في مداخلة للمبارك امام اجتماع النساء البرلمانيات المنعقد على هامش اعمال المؤتمر الـ128 للاتحاد البرلماني الدولي حول «دور البرلمانات في توفير الحماية للمدنيين لاسيما النساء في النزاعات المسلحة».

وقالت انه على الرغم من عدم مشاركة المرأة في القرار فانها هي من تدفع الثمن «دائما في هذه الحروب والنزاعات» مشيرة الى احصائيات دولية تفيد بان اكثر من ثلثي ضحايا الحروب هم من النساء والاطفال.

واكدت ضرورة ان يكون للبرلمانات دور اساسي في حماية النسوة في فترة النزاعات المسلحة والدفع بالمنظمات الدولية لأن يكون لها دور في هذا الشأن.

وتقدمت المبارك باقتراح لاضافة فقرة في قرار اللجنة الدائمة الاولى المعنية بالسلم والامن الدوليين تنص على «حماية النساء والاطفال في النزاعات المسلحة وتفعيل اتفاقية جنيف عام 1949» في هذا الخصوص.

وشددت على اهمية جهود الوساطة في حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية مشيرة الى دور دولة الكويت والبرلمان الكويتي في تعزيز دبلوماسية الحوار في المناطق التي تعاني اضطرابات سياسية ونزاعات سواء كانت دولية او أهلية، وهو ما اشتهرت به الكويت منذ عقود».

واستذكرت ما قدمته الكويت من مساعدات ومدها يد العون لجمهورية العراق الشقيقة في فترة الاضطرابات الشديدة والنزاعات الداخلية هناك اضافة الى الدعم السياسي والاقتصادي اللذين قدمتهما «دون قيد او شرط على اعتبار ان البلدين جاران ويهمنا تعزيز الاستقرار الاقليمي في المنطقة لاسيما ان استقرار العراق هو في النهاية استقرار للكويت والمنطقة ككل».

واشارت الى «الخطوة المباركة» التي قام بها سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح واحتضان دولة الكويت اخيرا مؤتمر الدول المانحة لمعالجة اوضاع اللاجئين السوريين مبينة ان المؤتمر استهدف تحقيق صالح المدنيين الذين يتعرضون للضرر والاذى في النزاعات المسلحة.

وقالت المبارك ان الكويت بادرت حينذاك الى تقديم منحة قدرها 300 مليون دولار لدعم برنامج الامم المتحدة الخاص بدعم الشعب السوري.

وكشف الكندري عن اقتراح يدرس حاليا بشأن تشكيل جمعية للامناء العامين في البرلمانات الاسلامية للتنسيق بصورة اشمل فيما بين الامانات العامة لهذه البرلمانات وتكون مساعدة للاتحاد البرلماني للدول الاسلامية.

واضاف ان اجتماع اللجنة التنفيذية ناقش المشاكل التي تواجه عمل الامانات العامة وضرورة تطوير العمل الاداري والمعايير المستخدمة والكفاءة المطلوبة في تعيين وترقية موظفي البرلمان واستقلالية هؤلاء الموظفين عن الموظفين التنفيذيين اضافة الى تدخل موظفين من خارج البرلمان في قرارات التوظيف والترقية.

واوضح الكندري انه لم يتم خلال الاجتماع حل الاشكالية المتعلقة بالترجمة الفورية آملا ان يتم حلها قريبا وتسهيل الاجراءات المتعلقة بالترجمة لاسيما ان هناك حاجة ماسة للترجمة الفورية في المؤتمرات الدولية.

ولفت الى التساؤلات التي تم طرحها خلال الاجتماع حول تدخلات من قبل بعض المجالس والرؤساء في الاعمال الادارية المتعلقة بعمل الامانات العامة والضوابط المعمول بها في بعض النماذج الادارية للامانات.

أكد أن المعلومة غير صحيحة تماماً

الخرينج: المبارك أكد عدم وجود أفراد ما يسمى بجيش المهدي في الكويت

■ أمن الكويت مسؤولية الجميع والنواب تفهموا المعلومات الجديدة

مبارك الخرينج

■ المواطنون والوافدون و«البدون» تحت طائلة القانون في أفعالهم أو أقوالهم

قال رئيس مجلس الامة بالانابة مبارك الخرينج ان سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء اكد له عدم وجود افراد ما يسمى بجيش المهدي العراقي في الكويت.

واضاف الخرينج في بيان صحافي امس، انه خلال اتصاله هاتفيا بسمو الشيخ جابر المبارك اكد له أن «هذه المعلومة غير صحيحة تماما».

واوضح الخرينج انه تابع «وبكل اهتمام موضوع التصريح الاعلامي لاحد اعضاء مجلس الامة المحترمين بوجود منتسبين لجيش المهدي العراقي في الكويت من خلال انتمائهم لفئة غير محددي الجنسية «البدون»» مشيرا الى انه اتصل بالنائب الفاضل فيصل الدويسان وأبلغه بذلك «وقد أبدى تفهما كبيرا تجاه هذه المعلومات غير الصحيحة».

وأكد الخرينج ان جميع المواطنين والوافدين ومن فئة غير محددي الجنسية «البدون» هم تحت طائلة القانون في أي أفعال أو أقوال تصدر عنهم مشددا على أن «أمن الكويت بلا شك مسؤولية الجميع».

تلمست انفراجة في حصولهم على الوظائف والتعليم والصحة

«حقوق الإنسان البرلمانية» ناقشت الحقوق المدنية لغير محددي الجنسية

اجتماع لجنة حقوق الانسان البرلمانية (تصوير صالح محمد)

ناقشت لجنة حقوق الانسان ودراسة اوضاع غير محددي الجنسية «البدون» البرلمانية امس الحقوق المدنية لفئة غير محددي الجنسية وذلك بحضور ممثلي الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.

وقال رئيس اللجنة النائب خالد العدوة في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة ناقشت مع ممثلي الجهاز المركزي عدة موضوعات منها ما يتعلق بالحقوق المدنية لفئة غير محددي الجنسية وسبل ترشيد العيش لهم مضيفا ان اللجنة تلمست انفراجة في مسألة تبسيط اجراءات حصول هؤلاء على الوظائف والتعليم والصحة وما يشملهم من حقوق مدنية. واوضح النائب العدوة ان اللجنة ناقشت أيضا مع الجهاز المركزي موضوع التجنيس وضرورة الاخذ بعين الاعتبار منح الجنسية الكويتية «للاقدم ومن قدموا أعمالا جليلة في السلك العسكري» لافتا ان اللجنة ستجتمع وبالتنسيق مع مكتب الشهيد مع بعض الاسر التي ضحى افرادها من أجل الوطن.

وحول ما أثير من دخول 37 الف شخص من احدى الدول المجاورة وادعائهم بانهم من فئة غير محددي الجنسية «البدون» أفاد العدوة بأن الجهاز المركزي «ينفي هذه المعلومة غير الصحيحة والتي لن تؤثر على ملف هذه الفئة».

نظراً لأهمية الدور الذي يقومون به وتعرضهم لذات المخاطر

الرشيدي يطالب بعلاوة خاصة للمدنيين العاملين في القطاع العسكري

محمد الرشيدي

صرح النائب محمد البراك الرشيدي بانه تقدم باقتراح بقانون في شأن منح بدلات ومكافأة للمدنيين العاملين في القطاع العسكري. وأكد النائب محمد البراك الرشيدي على اهمية الدور الذي يقوم به الموظفين المدنيين داخل القطاع العسكري وتعرضهم لذات المخاطر التي يتعرض لها العسكريون في القطاع العسكري وتقدير لجهودهم ثم تقديم هذا القانون بهدف انصافهم وتحسين الوضع المادي لهم وتحقيق المساواة مع كافة العاملين في الدولة.

الكويت طرحت الفكرة ونفذها الآخرون

العوضي: إنشاء شركة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية مطلب شعبي ملح

استغرب امين سر مجلس الامة النائب كامل العوضي تباطؤ وزارة المالية في تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 2012/5 بشأن التوصية بإنشاء شركة كويتية لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية، مشيرا إلى ان هذه الشركة مطلب شعبي ملح، موضحا ان هذه الشركة ستؤدي إلى تشكيل ضمانات مهمة للمواطن، حيث إن هذه الشركة سوف تضمن كفاءة العمالة المنزلية الوافدة والكشف على العاملين وثبوت خلو أي منهم من أي امراض بدنية او نفسية ... ومن جهة أخرى سوف تؤدي إلى توفير مبالغ ضخمة ينفقها المواطنون سنويا ويكونون في عرضة إلى خسارتها في حالة عدم كفاءة العمالة المنزلية.

وقال العوضي ان الكويت هي أولى الدول التي طرحت هذه الفكرة الا ان الوزارة وبسبب تباطؤها في التنفيذ اتاحت للعديد من الدول المجاورة اقتباس هذه الفكرة وتنفيذها، متسائلا العوضي عن سبب ذلك التباطؤ.

أضاف العوضي ان هذه الشركة من شأنها خلق توازن في التركيبة السكانية والتي من شأنها حل العديد من المشاكل والازمات ومنها المرور والسكن وغيرها من الخدمات التي يضطر المجلس لعقد جلسات خاصة لحلها، معتبرا ان هذه الفكرة تساهم في حل معظم تلك الازمات.

وعلى ضوء ذلك تقدم بالاسئلة التالية إلى وزيري الداخلية والمالية:

سبق وأن أصدر مجلس الوزراء قراره رقم 96 في اجتماعه رقم «2012/5» المنعقد بتاريخ 2012/1/22 موافقته على التوصية بإنشاء شركة كويتية لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية وتكليف الهيئة العامة للاستثمار بالتنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع ووزارة الداخلية، لدراسة الجدوى الاقتصادية والمرئيات والتصورات اللازمة حول الشكل القانوني للشركة وذلك خلال شهر من تاريخ القرار المنوه عنه اعلاه، وقد نمي إلى علمي مؤخرا ان هذا المشروع لم يتم الموافقة عليه، على الرغم من الجهود المبذولة في هذا الشأن من دراسة جدوى، علما بان إنشاء هذه الشركة سوف يقضي على السلبيات القائمة حاليا في استقدام وتشغيل العمالة المنزلية ورفع كاهلها عن المواطنين، فضلا عن ان بعض دول الجوار اخذت بهذه الفكرة وسبقتنا في إنشاء مثل هذا النشاط، على رغم من اننا أول دولة في منطقة الخليج درست هذا الموضوع وعليه يرجى توجيه السؤال التالي:

كامل العوضي

■ المشروع يخلق توازناً في التركيبة السكانية ويحل العديد من أزمات المرور والسكن

- ما هي أسباب عدم موافقة الهيئة على إنشاء شركة استقدام وتشغيل العمالة المنزلية وتزويدنا بنسخة من جميع محاضر الاجتماعات التي تمت مع الجهات المختصة؟، مع موافاتي بنسخة من رأي كل من إدارة الفتوى والتشريع ووزارة الداخلية بشأن هذا المشروع، وفي سؤاله إلى نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية عن القضية، قال العوضي: سبق وان أصدر مجلس الوزراء قراره رقم 96 في اجتماعه رقم «2012/5» المنعقد بتاريخ 2012/1/22 موافقته على التوصية بإنشاء شركة كويتية لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية وتكليف الهيئة العامة للاستثمار بالتنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع ووزارة الداخلية، لدراسة الجدوى الاقتصادية والمرئيات والتصورات اللازمة حول الشكل القانوني للشركة

وعليه يرجى توجيه السؤال التالي:

1- ما هي الإجراءات المتخذة حيال متابعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه؟

2- ما هو رأي وزارة الداخلية في انجاز هذا المشروع؟

مع موافاتي بنسخة من محاضر الاجتماعات التي تمت مع الجهات ذات العلاقة، وايضاً نسخة من المراسلات مع الجهات التي حددها قرار مجلس الوزراء رقم 96 المشار اليه.

استفسر عن كون هذا القرار خاضعاً لضوابط وخطة محكمة

المليفي يسأل وزير الشؤون عن أسس ومعايير تخفيض 100 ألف عامل وافد سنويا

وجه النائب احمد المليفي سؤالا لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي حول قرارها بشأن تخفيض 100 الف عامل وافد سنويا لتحقيق هذا التوازن، إذا ماكان خاضعا لضوابط وخطة واضحة.

واستفسر المليفي عن اسس ومعايير التخفيض من حيث الجنسيات والمستوى العلمي والفني:

وجاء في نص السؤال مايلي «لا شك بأن التركيبة السكانية في الكويت تعاني من خلل واضح سواء من حيث العدد فعدد الكويتيين وفقا لآخر احصاء بلغ تقريبا 1,200,000 يقابله مليوني وافد اجنبي تقريبا. ناهيك عن العمالة الهامشية والمستوى التعليمي والفني المتدني لاغلبية العمالة الوافدة.

احمد المليفي

وصدر تصريح منسوب الى الوزيره بان خطة الوزارة تعمل على تخفيض 100 الف عامل سنويا لتحقيق هذا التوازن.

لذلك ارجو الافادة عن التالي:-

هل هناك خطة واضحة تم وضعها ومن خلالها تم تحديد هذا الرقم؟

ما هي معايير التخفيض من حيث الجنسيات والمستوى العلمي والفني؟

هل هناك دراسة لعدد العمالة المطلوب ادخالها سنويا في مقابل نسبة التخفيض المقررة؟

هل هناك دراسة واجراءات لمعالجة الاثار السلبية والجانبية من تخفيض العمالة لا سيما بارتفاع اسعار بعض المهن والحرف على المواطنين نتيجة لقيام العمالة الوافدة بها؟ ارجو تزويدي بكافة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.